Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (6), Issue (11) : 30 Mar 2022
P: 56 - 72
ISSN: 2522-3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (6)، العدد (11) : 30 مارس 2022 م
ص: 56 - 72

Japan's higher education system and its benefits to meet some of the challenges in Saudi Arabia's universities

Fahad Saleh Al-Hodhaif
Raya Abdullah Al-Hammad
Nora Saleh Al-Oraini
Roaa Ali Al-Salamah
College of Education || Qassim University || KSA

Abstract: The aim of this research is to identify the higher education system in Japan and the benefits of it to meet some of the challenges in the Universities of the kingdom of Saudi Arabia, by knowing the general objectives of higher education in Japan, discovering the types of higher education institutions in it, knowing the methods of financing higher education, revealing the advantages of higher education, and also: One of the most prominent objectives of higher education in Japan is the equality of educational opportunities, and the most prominent types of institutions of higher education are universities and technological colleges, the most prominent methods of financing is government funding and private funding sources, the most prominent features are the excellence of technical and technical education, and the most prominent problems faced by: Functional coordination with various sectors in order to develop tests for functional inclinations, give universities in the kingdom the freedom to dispose of their financial income, and encourage private universities by reducing centralization in administrative decisions.

Keywords: Higher education in Japan-features- problems- benefits-Saudi Arabia.

نظام التعليم العالي في اليابان وأوجه الاستفادة منه لمواجهة بعض التحديات في جامعات المملكة العربية السعودية

فهد صالح الحضيف
ريا عبد الله الحماد
نورة صالح العريني
رؤى علي السلامة
كلية التربية || جامعة القصيم || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف هذا البحث إلى التعرف على نظام التعليم العالي في اليابان وأوجه الاستفادة منه لمواجهة بعض التحديات في جامعات المملكة العربية السعودية، من خلال معرفة الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان، واكتشاف أنواع مؤسسات التعليم العالي فيها، ومعرفة طرق تمويل التعليم العالي، والكشف عن مميزات التعليم العالي، وأيضاً التعرف على المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان، وطرح أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تم فيه استخدام المنهج المقارن، وتمثلت الأداة في مجموعة من الوثائق والدراسات التي تناولت التجربة اليابانية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: أن من أبرز الأهداف للتعليم العالي في اليابان هو تكافؤ الفرص التعليمية، ومن أبرز أنواع مؤسسات التعليم العالي فهي الجامعات والكليات التكنولوجية، أما

أبرز طرق التمويل فهو التمويل الحكومي ومصادر التمويل الخاصة، وأبرز مميزاته تتمثل في تميز التعليم التقني والفني، وأبرز المشكلات التي يواجهها تتمثل في شدة المنافسة وصعوبة شروط القبول، وأما أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية فقد ضمنها الباحثون كتوصيات للبحث وتتمثل في: التنسيق الوظيفي مع مختلف القطاعات من أجل وضع اختبارات للميول الوظيفية، ومنح الجامعات في المملكة حرية التصرف بدخلها المالي، وتشجيع الجامعات الأهلية من خلال تقليل المركزية في القرارات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي في اليابان – المميزات- المشكلات- أوجه الاستفادة- المملكة العربية السعودية.

المقدمة.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي عنصراً أساسياً من عناصر نهضة الدول ورقيها، لما تقوم به من دور فعال ومؤثر في تطور الحياة الثقافية لأي دولة بأبعادها سواء العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التكنولوجية، فضلا عن الدور الأساسي في إنتاج المعرفة المتخصصة والسعي نحو تطور وتعميق هذه المعرفة من خلال البحث العلمي بما يحقق تطور الجوانب المختلفة للمجتمع، فعلى التعليم العالي أن يكون قادراً على تقديم مخرجات ذات كفاءة وقدرات عالية (فيصل، 2019م: 37).

وبالتالي فإن مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى الاطلاع على تجارب لمؤسسات متقدمة مختلفة، من أجل الاستفادة من خبراتها، وتعتبر التجربة اليابانية من التجارب الرائدة والمفيدة للعديد من المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية، فقد استطاعت أن تحقق في فترة وجيزة ما يفوق انجازات دول عظمى، دون أن تفقد بذلك خصوصياتها الثقافية، أو حدوث خلل في بنائها الاجتماعي والأسري، أو التأثير على بيئتها المادية أو المعنوية بالدرجة التي تحدث في كثير من المجتمعات الصناعية المتقدمة، لذلك تحاول المجتمعات دراسة وتحليل هذه التجربة، والإفادة منها، سواء في تقدمها التكنولوجي أو الصناعي، وفي نظامها الاقتصادي، والتعليمي، أو في إدارتها، واستثمارها لمواردها الطبيعية والبشرية، مع محاولة تجنب حدوث الأعراض الجانبية التي تصاحب عمليات التطور والتقدم (سكران، 1997م: 236).

أما مبعث الإثارة في التجربة اليابانية فيتمثل في أن هذه الدولة الشرقية كانت من الدول النامية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكنها أصبحت تنافس الدول الغربية المتقدمة وخاصة في الصناعة والتكنولوجيا، ويعزو رشد (2011: 154) هذا التقدم إلى شيء واحد وهو: النظام التربوي الشامل، وأشار محسن وجعفر (2018) أن هذه التجربة تهم المجتمعات العربية لعدة أسباب، منها أن اليابان قومٌ شرقيون كالعرب، فقد حققوا التقدم والنمو مع محافظتهم على تراثهم وتقاليدهم ومؤسساتهم القومية والدينية، كما المجتمع العربي الذي يريد التقدم دون التضحية بتراثه وتقاليده، فقد عرفت اليابان باعتمادها على نفسها ومواردها وقواها الذاتية مع بعض الاستعانة بخبرات الغرب في بداياتها.

فاليابان من الدول المتقدمة في نظامها التعليمي، ويتواجد بها أكثر من 1300 جامعة ومؤسسة تعليمية للمرحلة ما بعد الثانوية، وتشمل الجامعات، ومراكز الدراسات العليا، والكليات التخصصية، والمعاهد الفنية والصناعية، وتتضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي في اليابان 752 جامعة منتشرة في جميع أنحاء اليابان، تشمل جامعات وطنية، وجامعات إقليمية بالمحافظات، وجامعات خاصة (مجلس السفراء العرب في اليابان، 2016م: 9).

وقد يفيد عرض وتناول تجارب بعض الدول في الاستفادة من خبراتهم في تطوير التعليم العالي لديهم، أو تصحيح بعض مواضع الخلل في أنظمة التعليم العالي، كما تساعدنا على فهم مشكلات التعليم العالي في بلادهم والتعمق في تحليل جوانبها وأبعادها حتى لا نقع في نفس الأخطاء التي وقعت فيها تلك الدول، والتزود بالحلول المختلفة التي تبنتها الدول الأخرى في علاج المشكلات المماثلة، وتتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، كما تنمي فيهم

الوعي بضرورة التزام الحذر، والحرص عند استعارة حلول المشكلات التعليمية، فلا يؤخذ بها إلا بعد تكييفها وموائمتها للظروف المحلية (العمري، 2015م: 79).

وإن دراسة النظم التعليمية للدول المتقدمة تقدم صوراً للسياسات التربوية اللازمة لإيجاد فرص تعليمية أفضل في المملكة العربية السعودية، فقد استخدمت اليابان التربية في عملية التنمية فوضعت سياسة قومية تعترف بأن التربية مطلب أساس من مطالب التنمية، وكما ذكرنا سابقاً فالتقدم الذي حدث في اليابان يرجع إلى آثار ونتائج النظام التعليمي، فقد صعدت خمس مؤسسات للتعليم العالي في اليابان إلى الترتيب العالمي ضمن أفضل 100 جامعة حسب الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية لعام 2019، فكانت جامعة طوكيو في المركز 25، وجامعة كيوتو:32، وجامعة ناغويا:90، وجامعة توهيكو:99، ومعهد طوكيو للتكنولوجيا: 100 (ARWU ,2019).

مشكلة البحث:

يواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عدة تحديات قد تحول دون تطوره، والاستفادة الكاملة من مدخلاته، والوصول إلى مخرجات تعليمية أفضل، ومن أبرز تلك التحديات ما أبرزته نتائج دراسة العتيبي وآخرون (2018) التي أشارت إلى ضعف المخرجات التعليمية من معاهد وكليات التعليم التقني بالمملكة، على الرغم من الجهود المبذولة، فهناك فجوة بين مخرجات مراكز التدريب التقني والكليات التكنولوجية، وبين التعليم العالي، وبين سوق العمل، والاحتياج الفعلي لسوق العمل السعودي، إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسة حول ضعف نظام السعودة، وغياب الفرد السعودي الماهر في أغلب القطاعات التقنية والفنية، والاعتماد بشكل كبير على العمالة الوافدة، خاصة في التقنيات الدقيقة، وقد اسفرت الدراسة عن عدد من التوصيات من أهمها: التوسع في مجال التدريب الإلكتروني وبيئات التدريب الذكية الداعمة للابتكار، وذلك بجانب التدريب العملي وتعزيز الجانب التطبيقي في التدريب، كما في التجربة اليابانية، وربط التعليم التقني في المرحلة الثانوية بالتعليم العالي بالمملكة.

كما اثبتت نتائج دراسة الخليوي وآخرون (2021)، ودراسة الفراج (2020)، ودراسة الماجد(2018) وجود تحديات تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ونتائج دراسة ريمة ولعجال (2020) لوجود مشاكل في تمويل التعليم العالي عموماً.

أما فيما يخص التعليم العالي الأهلي أو الخاص فقد توصلت نتائج عدة دراسات إلى وجود تحديات تواجهه في المملكة العربية السعودية من أبرزها نتائج دراسة فقيه (2013) والتي ركزت على تحدي التمويل، ونتائج دراسة آل إدريس (2016)، التي كان من أبرزها اعتقاد ملاك منشآت التعليم الأهلي أن اللوائح والأنظمة الحالية غير كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي، ومن أبرز الصعوبات الخارجية التي تواجه التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية تتمثل في التشدد في الاشتراطات التي تتوالى على منشآت التعليم الأهلي من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي.

وبعد عرض بعض ما سبق من التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، نجد أن نظام التعليم العالي في اليابان تميز بعدة مميزات مما يدفعنا للبحث حول تجربتها في التعليم العالي، وطرح بعض التساؤلات والمحاولة على إجابتها من أجل توظيف المعلومات التي يتم التوصل إليها للاستفادة منها في تطوير الجامعات في المملكة العربية السعودية.

أسئلة البحث:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان؟

2- ما أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان؟
3- ما طرق تمويل التعليم العالي في اليابان؟
4- ما مميزات التعليم العالي في اليابان؟
5- ما المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان؟
6- ما أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي من أهداف:

1- معرفة الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان،
2- اكتشاف أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان.
3- معرفة طرق تمويل التعليم العالي في اليابان.
4- الكشف عن مميزات التعليم العالي في اليابان.
5- التعرف على المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان.
6- طرح أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

وفي ضوء ما سبق تتضح أهمية تناول تجربة اليابان في التعليم العالي، فيمكن أن يفيد البحث على النحو التالي:

- قد يفيد هذا البحث مراكز تطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، في إبراز التحديات التي تواجهه وطرق الاستفادة من تجارب الدول لمواجهة تلك التحديات.
- قد يفيد وزارة التعليم والجامعات في إعادة النظر في سياسات تمويل الجامعات الحكومية والخاصة بالاستفادة من التجربة اليابانية.
- يأمل الباحثون أن يثري هذا البحث بقية الباحثين حول التعليم العالي وسبل الاستفادة من تجارب الدول، كما يمكن أن يثري الأدبيات حول موضوع البحث.

حدود البحث:

سيلتزم البحث بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: مميزات التعليم العالي في اليابان، الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان، أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان، طرق تمويل التعليم العالي في اليابان، المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان، أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- الحدود المنهجية: الوثائق المتوفرة عن التعليم العالي باليابان باللغتين العربية والإنجليزية.
- الحدود المكانية: اليابان- المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة من (1946-2020).

مصطلحات البحث:

- **التعليم العالي Higher education:** يعرف التعليم العالي عند الشايع وآخرون (2012: 9) بأنه: "مرحلة التعليم التي تلي المرحلة الثانوية في السلم التعليمي في مختلف أنحاء العالم وتضم الجامعات والمعاهد الدرامية العليا، أي أنه كل أنماط التعليم الاكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات وكليات الفنون الحرة والمعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين.
- **اليابان Japan**: يعرفها مجلس السفراء العرب في اليابان (2016م: 8) بأنها: "دولة تقع في شرق آسيا، بين المحيط الهادئ وبحر اليابان، وتعني مشرق الشمس".
- **إجرائياً:** يمكن تعريف التعليم العالي في اليابان بأنه: مرحلة دراسية تأتي بعد الحصول على شهادة المرحلة الثانوية، وتشمل الجامعات والكليات والمعاهد المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة في دولة اليابان.

2- منهج البحث.

سوف يعتمد البحث على المنهج المقارن، من خلال استخدام مجموعة من الوثائق والدراسات التي تناولت التجربة اليابانية، والذي يعرفه العساف (2016م: 271) بأنه منهج لا يهدف إلى وصف الظاهرة فقط، وما يسبق ذلك من جمع للمعلومات حول الظاهرة الموجودة فعلاً، ولكنه علاوة على ذلك يمكن من معرفة العلاقات المتبادلة بين الحقائق مما ييسر فهمها وتفسيرها.

3- الدراسات السابقة.

- **دراسة أندريا وآخرون (2021) .Andrea. Et. Al** التي هدفت إلى دمج الاستدامة في أبعادها المتنوعة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) في المناهج الدراسية بالتعليم العالي في اليابان، من أجل معالجة قضايا الاستدامة، فتمت مطابقة موضوعات الاستدامة التي تهم المجتمع ككل وطلاب الجامعات من خلال استخدام تقنيات التنقيب عن النصوص باستخدام نوعين من البيانات النصية لهذا التحليل، فتم استخراج الأول من مقالات الصحف، وهو مرجع يعكس إلى حد كبير وجهات نظر المجتمع الياباني حول الاستدامة، تم استخلاص الثاني من تقارير الطلاب المكتوبة حول الاستدامة خلال دورات العلوم متعددة التخصصات للفنون الليبرالية والتعليم العام في جامعة كيوتو، ثم تم تحليل كلا النوعين من البيانات النصية وتم تصور النتائج وفقًا لتكرار ظهور الكلمات وتكرارها، تظهر النتائج أنه بعد التعلم الجامعي أصبح الطلاب على دراية بدورهم الفردي في مجالات العمل القريبة، علاوة على ذلك تُظهر النتائج أن وجهات نظر الاستدامة للطلاب والمجتمع تتداخل جزئيًا مع درجات مختلفة من الشدة، من خلفيات سياقية مختلفة، بينما تركز الدورات الجامعية بشكل أكبر على وجهات النظر المتمحورة حول المركزية والبيئية، على النقيض من ذلك، تميل آراء المجتمع إلى التركيز على الموضوعات المتعلقة بصنع السياسات ودور المؤسسات.
- **دراسة برازيل (2021) Brazill** والتي هدفت إلى محاولة التوفيق حول الإجماع المتزايد في أبحاث العلوم السياسية بأن أنظمة التعليم العالي يمكن تصنيفها إلى أنواع متميزة ومستقرة تعكس الاتجاهات الحكومية السائدة، وبين مجموعة كبيرة من أبحاث التعليم العالي أيضًا التي ترى بأن أنظمة التعليم العالي تتغير وتتنوع، وهو ما لم ينعكس بعد في أدبيات العلوم السياسية، فسعت هذه الدراسة إلى التوفيق بين هذين الموقفين من خلال النظر في كل من تطوير أنظمة التعليم العالي في فترة ما بعد الحرب والإصلاحات النظامية اللاحقة التي تم

تحديدها، باستخدام منهج تحليل الوثائق، كان هناك هدفان رئيسيان للإصلاح: (أ) الدور الذي تلعبه الدولة في تمويل البحوث واستهدافها، و(ب) أنظمة تمويل الطلاب التي تتكون من الرسوم الدراسية ونظام المساعدة المالية.

- **دراسة مصدق (2019)** وهدفت هذه الدراسة لمحاولة تقديم رؤية حول أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، كاستراتيجية حديثة لتقييم مخرجات الجامعات، من خلال اكتشاف مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، والتعرف على متطلبات تبني " TK M " في الجامعات، واكتشاف معايير ضبط الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التفسيري، وتوصلت إلى عدة نتائج منها وضع استراتيجية لتقييم مخرجات التعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية.
- **دراسة العتيبي (2018)** والتي هدفت إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة (أمريكا وبريطانيا واليابان واستراليا) وتحديد الآليات المقترحة من أجل الاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الباحثة للدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، من أجل تحقيق أهدافها وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات: وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب المذكورة في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.
- **دراسة العتيبي وآخرون (2018)** والتي هدفت إلى واقع التعليم التقني في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التعرف على مميزات التجربة اليابانية في التعليم التقني، والتعرف على أوجه الاختلاف بين التعليم التقني بالتجربة اليابانية عن التعليم التقني بالتجربة السعودية، والتعرف على متطلبات تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في التعليم التقني، وطبقت الدراسة على بعض الإدارات التعليمية لمؤسسات التعليم التقني والفني بالمملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج المقارن لبعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم التقني، وتوصلت نتائج الدراسة لضعف المخرجات التعليمية من معاهد وكليات التعليم التقني بالمملكة على الرغم من الجهود المبذولة، وجود فجوة بين مخرجات مراكز التدريب التقني والكليات التكنولوجية وبين التعليم العالي وبين سوق العمل والاحتياج الفعلي لسوق العمل السعودي، ضعف نظام السعودة وغياب الفرد السعودي الماهر في أغلب القطاعات التقنية والفنية والاعتماد بشكل كبير على العمالة الوافدة خاصة في التقنيات الدقيقة.
- **دراسة عبد العزيز (2018)** هدفت إلى دراسة واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر وفرنسا، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف ومحاولة الاستفادة من الخبرة الفرنسية في تفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتبعت الباحثة المنهج المقارن، وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية للحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي المصري على ضوء الاستفادة من الخبرة الفرنسية.
- **دراسة مخلص (2017)** التي هدفت إلى التعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي في ضوء بعض التجارب العالمية، مثل إنجلترا وأمريكا، والتعرف أيضا على أوجه الشبه والاختلاف في مشاركة الكلفة في التعليم الجامعي في الدول محل المقارنة، والاستفادة من خبرات تلك الدول في مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي، واستخدم الباحث منهج التحليل المقارن، وأظهرت النتائج أن هناك قصوراً في إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي وطرق التمويل وإجراءات الصرف والميزانية المقررة للجامعة، كما يوجد قصور برامج الربط

بين البحث العلمي وسوق العمل، لعدم وجود شراكات م من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل مما أدى إلى زيادة هذه الفجوة، كما تعتمد المملكة العربية السعودية على طرق تقليدية كإجراءات لخفض الكلفة في التعليم العالي منها: الحد من سياسة القبول للطلاب والطالبات، وتخفيض النفقات غير المباشرة على عكس الدول محل المقارنة.

- **دراسة العمري (2015)** التي هدفت إلى تناول عدة نقاط تمثلت في: الأسس والمبادئ التي تركز عليها سياسة التعليم العام-في المملكة العربية السعودية، وغاية التعليم وأهدافه العامة، والسلم التعليمي وأهداف مراحله المختلفة، ونظام الإدارة التعليمية وتنظيم العام الدراسي، والمناهج وبناؤها وتطويرها، وإعداد المعلم وتدريبه، وتمويل التعليم، من خلال استخدام المنهج المقارن للوصول إلى نتائج الدراسة، وجاءت النتائج مؤكدة على أهمية تحديد الأسس التي ترتكز عليها سياسة التعليم العام في السعودية واليابان.

4- الإطار النظري.

نشأة التعليم العالي في اليابان:

بدأت اليابان في الاهتمام بالتعليم العالي منذ فترة طويلة، فكانت الخطوة الأولى هي استقدام خبراء أجانب، وإرسال بعثات من الطلاب اليابانيين للخارج؛ من أجل التعرف على أسرار العلوم والتكنولوجيا، وكانت هذه بداية نهضة اليابان فقد أنشئت أول جامعة فيها عام 1877م، وهي جامعة طوكيو، ثم تلتها جامعة كينو عام 1897م، ثم أنشئت الكليات التقنية عام 1903م، وبعدها جامعة توهوكو عام 1907م، وجامعة كيوشو عام 1910م، وظهرت معاهد التكنولوجيا عام 1962م، وتتميز مرحلة التعليم العالي في اليابان التي تلي التعليم الثانوي باتساعها ومرونتها، حيث تضم مؤسسات عامة قومية تنشئها وتمولها الحكومة وموزعة على المدن الكبرى في جميع أنحاء البلاد، بحيث توجد-على الأقل- في كل مقاطعة جامعة، وتتكون اليابان من 46 مقاطعة، وتخضع الجامعات الحكومية تحديداً لإشراف وزارة التعليم، أما مؤسسات التعليم العالي التي تنشئها المقاطعات أو البلديات المحلية أو المؤسسات الخاصة (الأهلية) تقع تحت إشراف السلطات المحلية بالمقاطعات، وإن مؤسسات التعليم العالي السابقة تضم: الجامعات الحكومية، والمعاهد التكنولوجية والجامعات الخاصة (الأهلية) والدراسات العليا، ومراكز البحوث (صلاح، 2012م: 270).

الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان:

وهنا تكمن الإجابة على السؤال الأول: ما الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان؟

ذكر صلاح (2012م: 265) أهداف التعليم العالي الذي تضمنه الدستور الياباني والذي صدر في سنة 1947م ومازال قائماً حتى الآن، أنه احتوى على عدة مبادئ وأهداف تتعلق بالتعليم منها:

- تكافؤ الفرص التعليمية لكل التلاميذ حسب قدرتهم.
- إلزامية التعليم لمدة تسع سنوات، والتعليم العالي يكون اختيارياً.
- حرية العقيدة والحرية الأكاديمية.

فيشترط قانون التعليم الياباني احترام استقلالية التعليم والبحث من جانب مؤسسات التعليم العالي، كما أكد قانون المحكمة العليا اليابانية على مبدأ الحكم الذاتي للمؤسسات الجامعية، فيضمن الإطار التشريعي لمؤسسات التعليم العالي اليابانية استقلالية كل جامعة في إدارة شؤونها، ما عدا الجامعات الحكومية فهي ترجع لوزارة التعليم (حجي، وشهاب، 2011م: 826).

أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان:

وهنا تكمن الإجابة على السؤال الثاني: ما أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان؟

ذكر أمين (2010م: 725) أن مؤسسات التعليم العالي في اليابان تصنف إلى أربعة أنواع:

1- الجامعات: وتمنح الجامعات درجة البكالوريوس بعد أربع سنوات من الدراسة تقريباً، كما تمنح كليات الدراسات العليا بالجامعات درجة الماجستير بعد سنتين، ودرجة الدكتوراه بعد خمس سنوات تقريباً.
2- الكليات الصغرى: وتسمى أيضاً الكليات (المحلية) وتقدم برامج دراسية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، وتمنح درجة علمية فوق متوسطة تسمى الدرجة المشاركة (associate).
3- الكليات التكنولوجية: تستمر الدراسة بها خمس سنوات متصلة بهدف إعداد المهندسين العلميين، وغالبية أساليب الدراسة فيها بالطريقة العملية.
4- الكليات المتخصصة: وتقدم مقررات تخصصية لتطوير وتنمية القدرات المهنية والعملية، مدة البرنامج فيها أربع سنوات تقريباً، وتمنح شهادة أدنى من البكالوريوس.

ونظام التقييم في هذه المؤسسات متنوع، حيث يتم تقويم عمل الطالب عن طريق المحاضرين وهيئة التدريس وهناك امتحانات لكل مقرر مع إعطاء فرصة للطالب الراسب في دخول الامتحان مرة أخرى، وتتنوع وسائل الامتحانات فتشتمل على الاختبارات التحريرية والشفهية والعملية، وقد يتم تكليف الطلاب بإجراء بعض البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية(Sachi, E. ;Akemi, A. 2020) .

وتضم الجامعات أعضاء هيئة تدريس من الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى الأساتذة الزائرين من جامعات أجنبية وآخرين من ذوي الخبرة في مجالات التجارة والفنون والعلوم الإنسانية والاتصالات والتربية وغيرها، ويتم اختيار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفق عدة معايير أكاديمية، ويتم تقويم أعضاء هيئة التدريس من خلال التقويم الذاتي وتقويم الطلاب والمراكز الجامعية التي تتولى مسئولية تقويمهم وتقويم النظام الجامعي ككل (الشايع وآخرون، 2012م: 172-171) ولا يمنح المعلم رخصة لمزاولة المهنة من وزارة التعليم إلا بعد ستة أشهر على التخرج والتدريب العملي في المجال، واجتياز عدة اختبارات لتأهيله تأهيلاً شاملاً (العنادي، 2015م: 37).

تمويل التعليم العالي في اليابان:

ونجد هنا الإجابة على السؤال الثالث: ما طرق تمويل التعليم العالي في اليابان؟

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في اليابان؛ وأهمها نوجزها فيما يلي:

أ- **مصدر التمويل الحكومي**: تقوم الحكومة اليابانية بتوفير 75% من تمويل الجامعات الحكومية، بينما تقدم نسبة 9.1% من التمويل إلى الجامعات الخاصة فقط، وتستكمل الجامعات الحكومية والخاصة باقي النسبة من مصادرها الخاصة (العتيبي، 2018م: 19).

ب- **مصادر تمويل خاصة**، وهي مصادر غلب عليها التنوع، ويوجزها لاشين والشيدي (2016م: 560-567)، وريمة ولعجال (2020م: 393) كالتالي:

1- **المصروفات المدرسية**: وتغطي المصروفات التي يدفعها الطلاب نسبة (12%) من دخل الجامعات، بالإضافة إلى تكاليف الإعاشة وتستنزف المصاريف والرسوم (25%) تقريباً من دخل الأسرة، فقد كان متوسط الرسوم الدراسية السنوية 5152 دولار أمريكي في المؤسسات الحكومية في (2015/2014) ويعادل (19،320) ريالاً سعودياً، و8263 دولاراً أمريكياً في المؤسسات الخاصة في (2014/2013) ويعادل (30،982) ريالاً سعودياً.

2- **المنح**: بلغت المنح الحكومية للجامعات (9,650) مليون دولار، وهي ما تعادل (36،187،664،050) ريال سعودي، بالإضافة إلى تخصيص نسبة 80% من المنح للبحوث العلمية، وهي تعادل (3،075،013،940) ريالاً سعودياً.

3- **القروض**: قامت الحكومة اليابانية بتوفير قروض للطلبة الجامعيين بعد أن واجهت معارضة عند فرض الرسوم وزيادتها، من خلال مؤسسة تتولى هذا الأمر، وهناك نوعان من القروض الطلابية؛ واحد دون فوائد والآخر بفوائد.

4- **دعم الشركات للتعليم العالي**: تؤدي الشركات دوراً في تمويل التعليم العالي في اليابان، إلى جانب تعاونها في تأسيس معامل الجامعات للبحوث وتطويرها بما يخدم البحث العلمي؛ فعلى سبيل المثال شاركت ثلاثة شركات اقتصادية كبيرة في تمويل البرنامج التعليمي للتعليم الإلكتروني العالي، وهي سوني، وباناسونيك، وهيتاشي؛ إذ وفرت هذه الشركات جميع احتياجات هذه التجربة؛ لأن تكلفة المعدات لدعم التعليم الإلكتروني كانت كبيرة جداً.

5- **التمويل الذاتي**: تعتمد المؤسسات اليابانية في تمويلها على جزء من دخلها؛ مثلاً نسبة دخلها من المستشفيات الجامعية (19%)، فضلاً عن عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة، والأصول التي تدر دخلا مثل الأراضي والأوقاف، ويمكن للجامعة استخدام الأموال وفقاً لتقديرها، والاحتفاظ بالفائض للعام التالي.

مميزات التعليم العالي في اليابان:

وهنا تكمن الإجابة على السؤال الرابع: ما مميزات التعليم العالي في اليابان؟

يذكر الشايع وآخرون (2012م: 165)، والعمري (2015م: 84)، والعتيبي وآخرون (2018م: 50)، والجبوري (2015م: 563)، وأندريا وآخرون (2021) .Andrea. Et. Al أن لنظام التعليم العالي في اليابان عدة مميزات منها:

1- تميز التعليم التقني والفني في اليابان، ففي المرحلة الثانوية يتم تدريس العلوم الزراعية والتجارية والصناعية وعلوم البحار، والفكرة من وراء تدريس هذه المواد أن نسبة كبيرة من الطلاب قد لا يواصلون التعليم الجامعي، ولهذا ترى الدولة ضرورة تزويدهم ببعض الخبرات المهنية لتساعدهم على إيجاد عمل مناسب بعد ترك المدرسة الثانوية، فمهدتهم لدخول الكليات التقنية.

2- مع أن التعليم العالي ليس مجانياً إلا أن الدولة تتعاون مع الشعب في تدبير كلفة تعليمهم؛ فسهلت لهم القروض، فالطالب يمكنه سداد كلفة تعليمه بمدة يصل أقصاها إلى 20 سنة بعد تخرجه.

3- كما أن حرص أولياء الأمور الشديد على العلم وتقدير المعلمين يتطبع في نفوس أبنائهم مهما وصلوا لمراحل متقدمة في الدراسة، فهذا كان من أهم عوامل نجاح تجربة اليابان.

4- كما أن للصحافة ووسائل الإعلام في اليابان دوراً بارزاً في تشجيع التعليم العالي على السعي والبروز أكثر.

5- إضافة على ذلك فاليابان تشجع مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الأهلية) وتعمل على ازدهارها.

6- كما أن الاهتمام بالأخلاق والقيم المجتمعية، وإتقان العمل، والدقة في المواعيد، واحترام النظام، ساهم في زيادة الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

7- ضعف حدة المركزية في إدارة التعليم عامة والتعليم الجامعي والعالي خاصة، وإعطاء الفرصة للمحليات للقيام بدور فعال في التعليم.

فإن تقدم مؤسسات التعليم العالي في اليابان ليس وليد اللحظة، فحسب دراسة الزهيري (2011) أن التعليم العالي في اليابان قد شهد إجراءات إصلاح عديدة كإنشاء المجلس الوطني لإصلاح التعليم عام 1984م، كجهة استشارية لرئيس الوزراء، وإنشاء مجلس الجامعات عام 1987م، كجهة استشارية لوزير التعليم، وقد طلب من المجلس دراسة مدى استجابة البحوث العلمية الجامعية لمتطلبات التنمية، والنظر بمتطلبات زيادة أعداد طلبة الجامعات، وتنويع تخصصاتهم العلمية؛ لتلبية حاجات السوق وتطوير برامج التعليم العالي فاحتلت جامعة طوكيو المرتبة الأولى آسيويا حسب تصنيف ملحق جريدة التايمز البريطانية.

ونظراً لنجاح التعليم التقني والفني باليابان، فلا يوجد بطالة بين خريجي هذا المسار، وهذا ما أكدته دراسة قامت بها وزارة القوى العاملة في اليابان عن معدل العمالة بين خريجي الجامعات والكليات التقنية فوجدت أن (٩١٪) من خريجي الجامعات الأخرى يعملون في سوق العمل، في مقابل (100%) من خريجي الكليات التقنية، مما يدل على تقدم تلك الكليات في اليابان ومهارة الخريجين وملاءمتهم لسوق العمل (Ministry of Education, 2013: 30)، إضافة إلى ما واجهه العالم خلال جائحة كورونا COVID-19فقد أثبت نظام التعليم العالي في اليابان كفاءته خلال هذه الجائحة، وأصبحت الأنظمة الإدارية، والإجراءات الرسمية أسرع من ذي قبل، فما كان يأخذ عدة أشهر من أجل إنجازه، أصبح يستغرق عدة أيام فقط.(Strielkowski. 2020)

المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان:

وتكمن هنا الإجابة على السؤال الخامس: ما المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان؟

إن أي نظام تعليمي في العالم يعاني من عدة مشاكل وتحديات تواجهه، وكذلك ما حصل في نظام التعليم العالي الياباني، ويمكن القول بأن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الياباني العالي حسب العتيبي وآخرون (2018م: 67) تتمثل في:

1- الكيفية التي يمكن من خلالها الإيفاء بالاحتياجات الخاصة بالتكنولوجيا، وهي بطبيعة الحال باهظة التكاليف.
2- كذلك فقد واجهوا تحديات متعلقة بإضفاء الطابع الآلي على كافة العمليات التي تتم داخل المؤسسة، مع الأخذ في الاعتبار أن الكثير من اليابانيين يفضلون التفاعل المباشر أكثر من الاعتماد على الأدوات التقنية.
3- ويضيف الزهيري (2011م: 35) حدة المنافسة العالمية لطلبة الكليات العالمية، خصوصاً من البلدان الناطقة بالإنجليزية.
4- التنافس الشديد على دخول مؤسسات التعليم العالي يجعلها تسعى للحصول على أفضل الطلاب؛ وبالتالي تضع شروطاً أصعب من اللازم.
5- أيضاً ضعف تفاعل الطلاب اليابانيين داخل قاعات المحاضرات؛ فالطالب غالباً يعمل حتى يغطي تكلفة تعليمه فيكون تركيزه محدوداً على ما يتلقاه من مقررات.
6- في حين يذكر الشايع وآخرون (2012م: 172) أنه بسبب المنافسة العالمية بين اليابان والغرب، وما يرتبط بذلك من الرغبة في أن تكون مخرجات التعليم العالي على درجة عالية من الكفاءة، شكّل ذلك ضغطاً على الطالب الياباني؛ فالرسوب في الامتحان بالنسبة له أحد أنواع الفشل في الحياة، ويمكن أن يصل به الأمر إلى الانتحار، ويذكر (king) كما ورد في المرجع نفسه أنه في عام 1977م، أقدم 800 طالب على الانتحار وترجع معظم حالات الانتحار إلى القلق المرتبط بالامتحانات.

7- ويضيف توميدا Tomida (2021) مشكلة عمل المرأة، والتي واجهت تحديات في بدايات نهضة اليابان، ويذكر أنها لاتزال حتى الآن تعاني من قلة وجود فرص للعمل في مؤسسات التعليم العالي في اليابان، لعدة أسباب مختلفة.

نموذج لإحدى مؤسسات التعليم العالي في اليابان:

جامعة طوكيو:

تعد جامعة طوكيو من أعرق الجامعات في تاريخ اليابان، حيث تأسست عام 1877م، كما أنها من الجامعات الرائدة على مستوى العالم، فقد احتلت المركز الأول آسيوياً، والمركز الخامس والعشرين عالمياً على مستوى الجامعات.

ويبلغ عدد الطلاب الإجمالي في الجامعة نحو 30,000 طالب، يدرسون في 10 كليات بعدة أحرام جامعية تنتشر حول العاصمة طوكيو في مناطق متفرقة ولكنها مرتبطة بجامعة طوكيو بشكل مباشر.

كليات الجامعة: الطب، العلوم الدوائية، الهندسة، العلوم، العلوم والفنون، الزراعة، التعليم، الاقتصاد، القانون، الآداب.

أما بالنسبة للمعاهد التابعة للجامعة في الدراسات العليا فهي كما يلي: معهد العلوم الطبية، معهد العلوم البيولوجية، معهد بحوث علوم البحار، المعهد الفيزيائي للحالة الصلبة، معهد الأبحاث العلمية والبحوث المتقدمة، معهد أبحاث الأشعة الكونية، معهد الزلازل للأبحاث، معهد العلوم الصناعية، معهد التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، معهد الثقافة الشرقية.

تصب الجامعة اهتماماً كبيراً على الأبحاث العلمية، والتي تحظى بتمويل القطاعين الخاص والعام، كما تمول الحكومة اليابانية آلاف الأبحاث في جامعة طوكيو بمبالغ تصل لمئات الملايين بالدولار الأمريكي، ولا يقتصر الأمر على الأبحاث فحسب بل ويشمل ذلك تمويل المشاريع حرصاً على دعمها ودفع عجلة الإنتاج، وبالفعل أثمر هذا الدعم الكبير حيث حصلت الأبحاث على الكثير من براءات الاختراع .(Embassy of Japan in the UAE, 2020)

أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي:

حسب ما تم ذكره سابقاً في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعاني من عدة مشكلات أبرزها مشكلة ضعف مخرجات التعليم التقني والمهني، ومشكلة تمويل التعليم العالي، وتحديات عدة تواجه التعليم العالي الأهلي، وفي ضوء ما تم طرحه عن التجربة اليابانية يمكن ذكر بعض المقترحات التي قد تساهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي-عموماً-، فيمكن هنا الإجابة على السؤال السادس من أسئلة الدراسة وهو: ما أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

فيذكر العتيبي وآخرون (2018م: 4) وسليم (2004م: 209) مقترحات فيما يخص التعليم التقني والمهني:

1- إنشاء مراكز متخصصة في التوجيه المهني والتنسيق الوظيفي لتقوم باختبارات الميول والقدرات وتقديم الاستشارات والتنسيق الوظيفي مع مختلف القطاعات.
2- تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات سوق العمل، مع وضع قائمة احتياجات سوق العمل تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة لمؤسسات التعليم العالي.
3- مشاركة قطاع الصناعة بتوفير معظم برامج التعليم الفني والتدريب المهني كما في التجربة اليابانية، وربط التعليم التقني في المرحلة الثانوية بالتعليم العالي.

4- أهمية إرشاد الطلاب الجدد للتخصصات المطلوبة في سوق العمل والتي يوجد بها نقص، كذلك التخصصات الزائدة والتي يوجد بها فائض، حتى يكون هناك نوع من التنسيق بين التخصص الذي يختاره الطالب والتخصص المطلوب لسوق العمل.

وذكر مخلص (2017م: 26-27) وحسين (2011م: 260) فيما يخص التمويل:

1- تقديم الخدمات التعليمية والمساعدات المالية للطالب على أساس الموارد أو القروض.
2- المحافظة على استقلال المؤسسات مالياً وإدارياً، ومنحها حرية التصرف بدخلها المالي.
3- تشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية للمشاركة في التخطيط لتطوير التعليم العالي.
4- إلى ضرورة الإفادة من إرسال البعثات للدول الأجنبية في أكثر من مجال، ولتحقيق أكثر من هدف، فإلى جانب إعداد كوادر هيئة التدريس الوطنية يمكن أن تقوم هذه البعثات بنقل المعارف والعلوم الأجنبية، وتطويعها لحاجات المجتمع وخصوصياته الثقافية.
5- حرص مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الياباني على اللغة القومية في تعاملها مع المعارف التكنولوجية والصناعية، فقامت بترجمة العلوم إلى اللغة اليابانية وساهمت بتطبيعها وصبغها بالصبغة اليابانية، باعتبار أن اللغة اليابانية هي اللغة الرسمية في عملية التدريس والبحث، وهذه نقطة هامة يمكن الاستفادة منها عند نقل التجربة اليابانية.
6- المرونة وقابلية التكيف مع الظروف والتطورات الجديدة، مثل إمكانية التخلص من بعض المؤسسات ودمج البعض الآخر، وإنشاء مؤسسات جديدة لمواكبة التطورات الحديثة.
7- الترابط الوثيق والتنسيق الدائم والمستمر، بين مؤسسات التعليم العالي وبين غيرها من المؤسسات الأخرى في قطاع الصناعة والشركات وسوق العمل.

5- خلاصة نتائج البحث.

وفيما يلي ملخص للإجابة عن أسئلة البحث التالية:

- **إجابة السؤال الأول- ما الأهداف العامة للتعليم العالي في اليابان؟**

يلتزم نظام التعليم العالي في اليابان بدستور يحتوي عدة مبادئ، وهي:

1- تكافؤ الفرص التعليمية لكل التلاميذ حسب قدرتهم.
2- إلزامية التعليم لمدة تسع سنوات، والتعليم العالي يكون اختيارياً.
3- حرية العقيدة والحرية الأكاديمية.
4- احترام استقلالية التعليم والبحث من جانب مؤسسات التعليم العالي.
5- استقلالية كل جامعة في إدارة شؤونها، ما عدا الجامعات الحكومية فهي ترجع لوزارة التعليم.

- **إجابة السؤال الثاني- ما أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان؟**

يندرج تحت أنواع مؤسسات التعليم العالي في اليابان، أربعة أنواع وهي:

1- الجامعات: وتمنح الجامعات درجة البكالوريوس بعد أربع سنوات من الدراسة تقريباً، كما تمنح كليات الدراسات العليا بالجامعات درجة الماجستير بعد سنتين، ودرجة الدكتوراه بعد خمس سنوات تقريباً.
2- الكليات الصغرى: وتسمى أيضاً الكليات (المحلية) وتقدم برامج دراسية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات.
3- الكليات التكنولوجية: تستمر الدراسة بها خمس سنوات متصلة بهدف إعداد المهندسين العلميين.

4- الكليات المتخصصة: وهي متخصصة بتطوير وتنمية القدرات المهنية والعملية، مدة البرنامج فيها أربع سنوات تقريباً.

- **إجابة السؤال الثالث: ما طرق تمويل التعليم العالي في اليابان؟**

يعتمد تمويل التعليم العالي في اليابان على مصدرين، وهما:

1- مصدر التمويل الحكومي.

2- مصادر تمويل خاصة، كالمصروفات المدرسية، والمنح، والقروض، ودعم الشركات للتعليم العالي، والتمويل الذاتي.

- **إجابة السؤال الرابع: ما مميزات التعليم العالي في اليابان؟**

يتبين من نتائج البحث أن نظام اليابان في التعليم العالي يمتاز بعدة مميزات، ومن أبرزها:

1- تسهيل القروض على الطلاب.

2- حرص أولياء الأمور الشديد على العلم وتقدير المعلمين.

3- تشجيع الصحافة ووسائل الإعلام لإبراز أهمية التعليم العالي.

4- تشجيع الدولة لمؤسسات التعليم العالي الأهلية.

5- الاهتمام بالأخلاق والقيم المجتمعية ساهم في زيادة جودة التعليم العالي.

6- ضعف حدة المركزية في إدارة التعليم العالي، لتسهيل نظام التعليم العالي الأهلي.

7- تميز التعليم التقني والفني في اليابان.

8- عدم وجود بطالة بين خريجي المسار التقني والفني، مما يدل على تقدم تلك الكليات في اليابان ومهارة الخريجين وملاءمتهم لسوق العمل.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الشعب الياباني يضع للقيم الأخلاقية أهمية عالية، وكذلك العمل والإنتاج، وذلك للنهوض بحضارة اليابان، والسعي لتطويرها، ويتم ذلك بصورة متلاحمة من كافة أفراد المجتمع، لذا ظهر تعليمهم العالي يحمل مميزات عدة، وتم ذكر تلك المميزات وتلخيصها من أجل أن تساعد في الإجابة على السؤال الأخير، وهو أوجه الاستفادة من تجربة اليابان في التعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية، ليتم التطرق لبعض تلك المميزات وتوظيفها حسب حاجة نظام التعليم العالي في المملكة.

- **إجابة السؤال الخامس: ما المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في اليابان؟**

كما يمكن حصر المشكلات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل الإطار النظري، ومن أبرزها:

1- ارتفاع التكاليف المادية الخاصة بالتكنولوجيا.

2- صعوبة الاعتماد على الطابع الآلي في كل التعاملات بصورة بديلة عن التفاعل البشري.

3- حدة المنافسة العالمية لطلبة الكليات اليابانية مع الكليات الأجنبية.

4- صعوبة الشروط الخاصة بدخول الكلية بسبب شدة المنافسة.

5- ضعف تفاعل الطلاب اليابانيين داخل قاعات المحاضرات وقلة تركيزهم بسبب عملهم الجانبي.

ويمكن عزو هذه النتائج إلى أن حدة المنافسة كانت السبب الأكبر لظهور هذه المشكلات، كما تفرع منها مشكلات أخرى فحدة المنافسة ولّدت مشكلة صعوبة شروط دخول الكليات، ففي ظل هذه المشكلات تظهر لنا مشكلة أخرى وهي عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، ففرصة قبول الطلاب ذوي الذكاء والاستيعاب المحدود

سوف تقل في ظل صعوبة شروط القبول، كما كان لقلة التعامل البشري دور في ظهور مشكلات أخرى، وتم التطرق لهذه السلبيات، وحصرها، من أجل محاولة تجنبها أثناء الاستفادة من تجربة التعليم العالي الياباني للجامعات في المملكة العربية السعودية، ففي الإجابة على السؤال الأخير سيتم تجنب هذه السلبيات ومعرفة أسبابها من أجل محاولة إيجاد بعض الحلول لها أثناء سرد أوجه الاستفادة من تجربة اليابان في التعليم العالي.

- **إجابة السؤال السادس: ما أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية للتعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية؟**

في ضوء ما تم التوصل إليه حول التجربة اليابانية في التعليم العالي يمكن طرح بعض أوجه الاستفادة التي قد تساهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، للتغلب على بعض التحديات التي تواجهه، ومن تلك المقترحات:

1- التنسيق الوظيفي مع مختلف القطاعات من أجل وضع اختبارات للميول الوظيفية، حتى يكتشف الطلاب في المملكة ميولهم المهنية مبكراً، ويعرفوا ما هي توجهاتهم المستقبلية.
2- وضع قائمة احتياجات سوق العمل السعودي، بحيث تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة لمؤسسات التعليم العالي في المملكة.
3- ربط التعليم التقني في المرحلة الثانوية بالتعليم العالي بالمملكة؛ ليعرف طلاب الثانوية توجهاتهم ويأخذوا منها تصوراً واضحاً في حال كانت رغبتهم في المجال التقني.
4- إرشاد الطلاب الجدد للتخصصات المطلوبة في سوق العمل السعودي، أو التي يوجد بها نقص، ويطلعوا كذلك على التخصصات التي يوجد بها فائض؛ ليحدث التكامل بين التعليم العالي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية.
5- تقديم المساعدات المالية لطلاب الدراسات العليا بعد اعتماد الرسوم الدراسية فيها، إما على أساس الموارد أو تسهيل القروض أو غير ذلك من أساليب التمويل.
6- منح الجامعات في المملكة حرية التصرف بدخلها المالي.
7- تطويع مخرجات البعثات خارج المملكة لحاجات المجتمع السعودي وخصوصياته الثقافية.
8- أهمية حرص جامعات المملكة على اللغة العربية في تعاملها مع المعارف التكنولوجية والصناعية، أي ترجمة العلوم إلى اللغة العربية وتطبيعها وصبغها بالصبغة السعودية.
9- المرونة مع التطورات الجديدة في المملكة العربية السعودية، وتسهيل إضافة أو حذف بعض التخصصات ودمج البعض الآخر.
10- تسهيل شروط القبول في الجامعات ذات الشروط المعقدة، لمراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، واستقطاب كفاءات مختلفة للدراسة الجامعية.
11- تشجيع الصحافة السعودية ووسائل الإعلام في المملكة لإبراز أهمية التعليم العالي، وتوظيف هذه المنصات للتعريف بالتخصصات وبيان ميزاتها، وتوضيح مدى احتياجات سوق العمل من خلالها.
12- أن تشجع المملكة مؤسسات التعليم العالي الأهلية، من خلال تقليل المركزية في القرارات الإدارية فيها.
13- تفعيل الجانب الخلقي والديني والمجتمعي في جامعات المملكة، من خلال الاهتمام بالأخلاق والقيم المجتمعية وتوضيح أن في هذا خدمة للمملكة ويساهم في نهوضها حضارياً، كما يساهم في زيادة جودة التعليم العالي.

وجاءت هذه النتائج بعد عرض المميزات التي يمتاز بها تعليم اليابان العالي، وبعد طرح المشكلات التي واجهها تعليمهم العالي والتي تم التطرق لها من أجل محاولة تجنبها أثناء الاستفادة من التجربة، فتوصل هذا البحث إلى ثلاثة عشر مقترحاً يمكن توظيفها من أجل الاستفادة من التعليم العالي في اليابان لتطوير جامعات المملكة العربية السعودية.

التوصيات والمقترحات:

بناء على ما سبق التوصل إليه من النتائج يوصي الباحثون ويقترحون ما يلي:

1- إعادة النظر في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وجعله يعتمد على عدة مصادر داخلية.
2- تشكيل مجموعة بحثية لدراسة الآثار المحتملة المستقبلية الناتجة عن تنوع مصار دخل الجامعات في المملكة العربية السعودية.
3- تسهيل القروض على طلاب الدراسات العليا والمرونة في تسديد الرسوم.
4- زيادة الاهتمام بالدراسات التي تنقل التجارب الدولية الناجحة.
5- وضع اختبارات لطلبة المرحلة الثانوية من أجل قياس الميول المهنية.
6- المقترحات: اجراء العديد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة مما يسهم بالتعرف على أبعادها التي مازالت بحاجة إلى البحث والدراسة، كما يمكن عمل دراسات مقارنة بين نظام تعليم أجنبي ونظام تعليم سعودي للوصول إلى أبزر الفروق ومعالجة أوجه القصور، كما يمكن عمل دراسات تحليلية للاستفادة القصوى من جانب واحد من جوانب القوة في نظام التعليم العالي في اليابان مثل نظام تمويل التعليم.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- آل إدريس، حميد عايض (2016). الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية 35، (169)، 631-673.
- الزهيري، إبراهيم عباس (2011). إعلان بولونيا في أوروبا وقوس قزح في اليابان كمداخل تطوير التعليم العالي ومدى الإفادة منها في الوطن العربي [بحوث المؤتمرات]. المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس- الدولي الثالث- تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة- جامعة المنصورة، مصر.
- الماجد، ابتسام (2018). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،26 (6).
- أمين، ماجدة محمد (2010). الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول [بحوث المؤتمرات]. المؤتمر السنوي الثالث عشر- الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية- القاهرة، مصر.

- الجبوري، ميسون (2015). التعليم في اليابان في عهد الميجي 1868- 1912: دراسة تاريخية. مجلة كلية التربية الأساسية (88)، 557-577.
- حجي، أحمد؛ وشهاب، لبنى (2011). التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم. عالم الكتب. القاهرة.
- حسين، خالد منصور (2011). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة- الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. 14، (32)، 245-310.
- الخليوي، أبرار؛ العريفي، أبرار؛ السالم، أحلام؛ التويجري، جنان (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج 8 (8)، 83-123.
- رشد، توفيق (2011). تقدم اليابان، تأخر العرب. مركز دراسات الوحدة العربية وكلية الآداب والعلوم الانسانية بنمسيك بالدار البيضاء. المغرب.
- ريمة، عمري؛ ولعجال، بوزيان (2020). إشكالية تمويل التعليم العالي بين الأحادية والتنويع في ضوء تجارب دول. مجلة البشائر الاقتصادية،6 (2)، 382- 396.
- سكران، محمد (1997). دور التعليم العالي في تنمية المجتمعات العربية على ضوء التجربة اليابانية [بحوث المؤتمرات]. المؤتمر التربوي الأول- اتجاهات التربية وتحديات المستقبل-مسقط، عمان.
- سليم، رويدة (2004). تطوير الدراسة العملية في المعاهد الفنية الصناعية في ضوء تجربة اليابان. مجلة العلوم التربوية 12 (2)، 193-211.
- الشايع، علي؛ وعامر، طارق؛ وربيع، عامر (2012). التعليم العالي وتحديات المستقبل. الرياض. دار الزهراء.
- صلاح، عبد الحميد (2012). المدخل في التربية المقارنة. مكتبة الرشد. الرياض.
- عبد العزيز، أميرة (2018). الحراك المؤسسي للتعليم العالي في مصر وفرنسا (دراسة مقارنة). [رسالة دكتوراه منشورة]. جامعة عين شمس. مصر.
- العتيبي، حسناء بلج (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية 2، (25)، 1-31.
- العتيبي، عواطف؛ والعمري، وفاء؛ والبارك، عهود (2018). نظام التعليم التقني لمواكبة تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في ضوء التجربة اليابانية. مجلة كلية التربية 29 (114)، 49-76.
- العساف، صالح حمد (2016). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. (ط.4). دار الزهراء.
- العمري، مريم زيد (2015). اليابان.. السعودية: التعليم بين تجربتين. وزارة التعليم. 239، 78-91.
- العنادي، ابتسام هويمل (2015). تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا. المجلة الدولية التربوية المتخصصة 4، (2)، 35-50.
- الفراج، لولوة (2020). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؛ التحديات والحلول. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، 30-44.
- فقيه، سناء محمد (2013). معايير مقترحة للتمويل الحكومي لمؤسسات التعليم الأهلي في ضوء تحقيق الجودة التعليمية. مجلة بحوث التربية النوعية (32)، 144-186.

- فيصل، بلعباس (2019). واقع العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة محمد بوضياف.
- لاشين، محمد عبد الحميد؛ وفائزة أحمد الشيدي (2016). اتجاهات عالمية في اقتصاديات الإنفاق على التعليم وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس 62، 555-593.
- مجلس السفراء العرب في اليابان (2016م، 1 نوفمبر). دليل الطالب العربي للدراسة في اليابان. تم استرجاعه بتاريخ 17/ 9/ 2021. http://www.mohe.gov.jo/ar/Documents/ASG%20Web%20data%20Low%20resolution .pdf
- محسن، كاظم هيلان؛ وجعفر، عبد الله (2018). سياسة التعليم الجديدة في اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية. 34، (1)، 103- 120.
- مخلص، محمد محمدي (2017). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي 10 (27)، 3-32.
- مصدق، سحمون (2019). إدارة الجودة الشاملة استراتيجية للارتقاء بكفاءة التعليم العالي-دراسة تجارب جامعات عالمية وعربية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشلف 13 (1)، 280-296.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Andrea. Y. ;Naoko. T. ;Hara. S. (2021). Text Mining Assessment of Sustainability Learning Topics at Higher Education in Japan. 2021 9th International Conference on Educational Technology (ICIET) Information F, 91-97, 2021.
- ARWU, (2019) in Academic Ranking of World Universities. Retrieved on 9/17/2021. http://www.shanghairanking.com/index.html
- Brazzill, M. (2021). The development of higher education in Japan and the United Kingdom: the impact of neoliberalism. Higher Education Quarter 75(3), 381-397, 2021.
- Embassy of Japan in the UAE (2020). Application Open for Japanese Government (MEXT) Scholarship 2020. Retrieved on 9/17/2021. https://m.facebook.com/JapanEmbUAE/photos/a.602457529926866/1164014623771151/?type=3&source=54&ref=page_internal
- Ministry of Education (2013). Culture, Sports, Science and Technology (MESCT), Colleges of Technology in Japan, Tokyo 2013.
- Sachi, E.; Akemi, A. (2020). internationalization, the Sustainable Development Goals and survivability. International Journal of Comparative Education and Development.
- Strielkowski, W. (2020). COVID-19 pandemic and the digital revolution in academia and higher education. Academia Accelerating the world's research. (17).
- Tomida, H. (2021). The emergence of women's higher education in Japan, Journal of the Humanities, 217-244.